المحكمة أرجأت نظر دعاوى بطلان «الشورى» و«التأسيسية»

مصر: الإسلاميون يمنعون القضاة من الدخول لـ«الدستورية»

■ الأزمة السياسية تتفاعل بعد إعلان مرسي موعد الاستفتاء على الدستور

مرسي متسلما نسخة من مشروع الدستور

اسلاميون يحاصرون مقر المحكمة الدستورية

■ البرادعي: ندين دعوة الرئيس وكفاحنا سيستمر

القاهرة – «ا. ف. ب»: اعلن التلفزيون المصري ان المحكمة الدستورية العليا ارجأت امس نظر دعاوى بطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية، بسبب عدم تمكن القضاة من دخول المحكمة التي حاصرها مئات الاسلاميين منذ مساء امس، على حد قول محام.

ولم يحدد التلفزيون سبب التأجيل او موعدا جديدا لانعقاد المحكمة التي حاصرها منذ مساء السبت مئات من المتظاهرين الإسلاميين للضغط عليها من اجل منعها من اصدار حكمين محتملين ببطلان القانونين اللذين شكل على اساسهما مجلس الشورى والجمعية التأسيسية.

لكن احد المحامين الذين خرجوا من المحكمة قال للصحافيين ان «سكرتير الجلسة ابلغ المحامين بتأجيلها لعدم استطاعة القضاة دخول المحكمة».

ورفع المتظاهرون الاسلاميون الذي تجمعوا امام المحكمة لافتة كتب عليها «وما الحكم الا لله»، كما رفعوا صور الرئيس المصري.

وياتي تأجيل جلسة المحكمة الدستورية العليا، التي ينتهما الإسلاميون بتعطيل مؤسسات الدولة المنتخبة في ظل تصعيد جديد للأزمة السياسية الاسوأ منذ تولي الرئيس المصري محمد مرسي السلطة بعد ان دعا مساء السبت الى استفتاء في 15 الشهر الجاري على الدستور الذي ترفضه كل القوى والاحزاب غير الإسلامية.

وقال مرسي في خطاب امام اعضاء الجمعية التاسيسية وعدد من الوزراء والشخصيات العامة «بعد تسلمي لمشروع الدستور منكم، من رئيس الجمعية، وحرصا مني على بناء مؤسسات الوطن دون تراجع او تباطؤ اصدر قراري اليوم لدعوة جموع الشعب المصري الى الاستفتاء على مشروع الدستور هذا وذلك يوم السبت الموافق 15 ديسمبر 2012».

واضاف مرسي «ادعو جميع المواطنين للنظر بدقة وتمعن وموضوعية في مشروع الدستور لنختار بضميرنا ما يصلح بلادنا ويحقق امالنا في الحرية والعدالة الاجتماعية الحقيقية والاستقرار» معتبرا انه «ايا كان موقف الشعب المصري من الاستفتاء قبولا او رفضا فهو لبنة جديدة في ممارستنا الديمقراطية».

من جانبه، قال ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية ان حوار الرئاسة مع «جميع القوى السياسية واطياف المجتمع المصري متواصل ومستمر من أجل الوصول إلى صيغة مناسبة». و للخروج من المشهد الراهن، وتحقيق الاستقرار الدستوري والتشريعي الذي يتمناه جميع ابناء الوطن» حسبما نقلت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية.

واضاف علي «ان الرئاسة تحترم كافة الاراء، وأن حرية الرأي والتعبير مكفولة للجميع».

وبعد اعلان موعد الاستفتاء ارتفعت انصار التيار الإسلامي بهتافات التاييد لمرسي والدستور كما اذيعت بصوت عالي اغنية النصر المصرية الشهيرة «الله اكبر.. بسم الله بسم الله» في منطقة التظاهرة امام جامعة القاهرة حيث اقيمت منصة كبيرة اعتلاها متحدثون اطلقوا بمكبرات صوت شعارات مؤيدة لمرسي ومناهضة لمعارضية خصوصا مؤسس حزب الدستور محمد البرادعي ومؤسس حركة التيار الشعبي حمدين صباحي.

ورفعت امام جامعة القاهرة لافتتان كبيرتان كتب عليهما «الشعب يريد تطبيق شرع الله» و«الشعب يؤيد قرارات الرئيس» وسط هتافات منها «الشعب قال قراره والشريعة اختياره» و«الشعب يريد تطهير الإعلام» و«يلا يا مرسي اضرب تاني.. لسه الزند ولسة تهاني» في اشارة الى رئيس نادي قضاة مصر احمد الزند والقاضية في المحكمة الدستورية العليا تهاني الجبالي اللذين يعتبرهما الإسلاميون خصمين رئيسيين لهم.

كما هتفوا «البرادعي وحمدين..اعداء الثورة ليوم الدين».

واصدر حزب الدستور المعارض الذي اسسه المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بيانا ليل السبت الاحد اعرب فيه عن «ادانته القوية لاقدام الرئيس محمد مرسي على دعوة المصريين للاستفتاء على مشروع الدستور الذي اعدته لجنة تأسيسية مطعون في شرعيتها امام القضاء».

وقال انه «يرى في تلك الدعوة دفع لمصر نحو ازمة لم تشهدها البلاد من قبل على مدى تاريخها».

كما اصدرت حركة 6 ابريل بيانا دانت فيه قرار الدعوة الى الاستفتاء.

واعلنت الحركة «الاستمرار في الإعتصام في ميدان التحرير والزحف على قصر الإتحادية لاسقاط دستور الإخوان والإعلان الدستوري والتنسيق مع باقي القوى للدعوة لعصيان مدني عام».

واكدت الحركة في بيانها ان «مسيرتها ستكون سلمية»، محذرة من «اي اعتداء على المتظاهرين لأن الرد سيكون غير متوقع».

وكانت الازمة تفجرت اثر اصدار الرئيس المصري اعلانا دستوريا في 22 نوفمبر الماضي حصن بموجبه قراراته ضد اي رقابة قضائية.

كما حصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من اي قرار قضائي محتمل بحلهما.

من جانبه دعا رئيس حزب «المؤتمر» المصري عمرو موسى اعضاء جبهة الانقاذ الوطني التي تضم عددا كبيرا من الاحزاب والتيارات المدنية لعقد اجتماع طارئ بمقر حزب الوفد لمناقشة وبحث تداعيات الدعوة لاجراء الاستفتاء.

وقال موسى في تصريحات صحفية ان اقرار صياغة الدستور في الجمعية التأسيسية تم «بسرعة غير مسبوقة» حيث تم عرضه على الرئيس محمد مرسي في اليوم التالي للانتهاء من الصياغة وتم تحديد ميعاد للاستفتاء عليه دون اجراء مناقشة شعبية حقيقية على مواده.

واضاف انه اقترح على الرئيس مرسي نفسه خلال لقائهما الأخير ان تتاح الفرصة باكبر قدر ممكن للمزيد من المناقشة المجتمعية لمواد الدستور مشيرا الى أن تجاهل هذا المطلب يضع علامات استفهام سلبية كثيرة حيث ان الدساتير لا يمكن أن تصنع بمثل هذه الطريقة.

وأشار الى أن مدة الشهرين التي حددها الرئيس مرسي قبل ذلك كان يجب استثمارها في العودة للرأي العام وللجامعات والنقابات والإتحادات لمناقشة هذه الوثيقة الدستورية. وحذر المرشح الرئاسي السابق وعضو الجمعية التأسيسية المنسحب عمرو موسى من أن استمرار الوضع بهذا الشكل سيؤدي لتمرير دستور متعثر للغاية لن يحقق السلام الاجتماعي او أن يكون دستورا مقبولا ومدعوما من مختلف طوائف الشعب مؤكدا أن السلام الاجتماعي مهدد في ظل صياغة الدستور بهذه العجلة. واثار الاعلان ازمة بين مرسي والاحزاب والقوى غير الاسلامية التي حشدت الثلاثاء الماضي قرابة 300 الف متظاهر للاحتجاج على هذا الاعلان.

كما اثار الاعلان الدستوري ازمة مع القضاء الذين اعتبروه «اعتداء صارخا على القضاء» وقرروا تعليق العمل في المحاكم احتجاجا.

«أوروبا» تلوح بعصا الضغط الاقتصادي في وجه مرسي

برلين – «ا. ف. ب»: دعا رئيس البرلمان الاوروبي مارتن شولتز الى وقف التعاون الاقتصادي والسياسي بين الاتحاد الاوروبي ومصر كوسيلة للضغط على الرئيس محمد مرسي وذلك في حديث نشر امس. وقال شولتز في حديث قصير نشرته اسبوعية «فرنكفورتر الغيماين سونتاغسبلاتونغ» «على الاتحاد الاوروبي أن يوضح جليا انه لا يمكن ان يكون هناك تعاون سياسي ولا اقتصادي دون ديمقراطية تعددية في مصر».

واضاف الاشتراكي الديمقراطي الالماني «لا يمكننا ان نوافق على انقلاب» مشددا على أن «الشيء الوحيد الذي يفهمه نظام كهذا هو الضغط الاقتصادي».

وتابع «على اوروبا ان تاخذ بجدية شهية هذا الرجل «مرسي» للسلطة». واعتبر شولتز ان جماعة الاخوان المسلمين، التي ينتمي اليها مرسي، «حركة سياسية راديكالية تستخدم المشاعر الدينية لاهداف سياسية». وفي الصحيفة الاسبوعية نفسها عبر وزير الخارجية الالماني غيدو فيسترفيلي عن قلقه حيال الوضع في مصر محذرا الرئيس محمد مرسي من حدوث انقسام للبلاد. وقال «تراقب تطور الوضع في مصر بقلق متنام» محذرا من خطر «انقسام المجتمع بدلا من توحيده» ومعتبرا ان شعور فئات كبيرة في المجتمع مثل المسيحيين والقوى العلمانية والدنية بالاقصاء «يطرح معضلة».

المغرب يخطط لتنظيم اجتماع وزاري حول منطقة الساحل خلال رئاسته لـ«الأمن»

الرباط – «وكالات»: يعتزم المغرب تنظيم اجتماع وزاري بنيويورك حول الوضع في منطقة الساحل خلال فترة رئاسته لمجلس الامن في شهر ديسمبر الجاري، حسب ما ذكر بيان لوزارة الشؤون الخارجية المغربية امس.

وقال البيان: إن المغرب يعتزم في إطار رئاسة الدورية للمجلس التي بدات امس الاول تنظيم اجتماع وزاري بنيويورك حول الوضع بمنطقة الساحل، بمشاركة ممثلي عدد من المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بالنزاع في المنطقة.

وتعاني منطقة الساحل من وضع مضطرب ومقلق، خصوصا على خلفية الازمة في شمال مالي، التي تزايدات أخيرا احتمالات التدخل العسكري لحلها.

وكان الاتحاد الافريقي قد وافق مؤخرا على خطة قدمتها مجموعة دول غرب افريقيا «ايكواس» للتدخل العسكري في شمال مالي.

وسيتولى محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة خلال الشهر الحالي الرئاسة الدورية لمجلس الأمن خلفا لهارديب سينغ بوري مندوب الهند الدائم لدى الأمم المتحدة والذي تولى رئاسة المجلس عن شهر نوفمبر.

ويعد المغرب أحد الأعضاء الـ10 غير الدائمين بمجلس الأمن الدولي.

إيران: إقالة قائد شرطة الإنترنت بعد وفاة مدون

طهران – «ا. ف. ب»: تمت اقالة قائد شرطة الانترنت في طهران وذلك بعد وفاة المدون ستار بهشتي رهن الاعتقال في 3 نوفمبر، بحسب ما اورد امس الاول موقع الشرطة الايرانية على الانترنت.

واوضح الموقع ان «الجنرال اسماعيل احمدي مقدم قائد الشرطة الايرانية قد اقال العقيد سعيد شكريان قائد شرطة الانترنت في طهران بسبب الاهمال والضعف وعدم سيطرته على العاملين معه».

وكان المدعي العام غلام حسين محسني ايجائي اعلن قبل ايام انه تم العثور على ستار بهشتي «35 عاما» الذي اعتقل في الثالثين من اكتوبر، ميتا في زنزانته في الثالث من نوفمبر.

من جانبه قال رئيس لجنة الامن القومي والشؤون الخارجية في مجلس الشورى الايراني علاء الدين بوروجردي السبت ان ستار بهشتي تعرض «بكل تاكيد» للضرب في السجن.

ونقل عنه الموقع الرسمي للبرلمان «بكل تاكيد تم ضربه اثناء اعتقاله من قبل شرطة الانترنت حتى وان كان الطب الشرعي اكد ان وفاة ستار بهشتي ليس سببها الضرب لكن الصدمة والخوف».

واضاف «على شرطة الانترنت ان تراجع بجدية وسائل عملها».

وكان مهدي دوتغاري النائب العضو في لجنة التحقيق التي تشكلت بعد الوفاة انهم الاثنين شرطة الانترنت المكلفة مراقبة الانترنت وطلب اقالة رئيسها.

واعلنت نيابة طهران نهاية الاسبوع ان وفاة بهشتي سببها «على الارجح صدمة او ضربة او ضربات على اماكن حساسة من جسده وحتى ضغوط نفسية» مؤكدة ان التحقيق متواصل «بدون انقطاع».

ووعد القضاء في 11 نوفمبر «بملاحقات سريعة وحاسمة بحق كل من تورط» في مقتل المدون الذي اعتقل لانتقاده النظام الايراني على الانترنت.

ورجحت منظمة العفو الدولية ان يكون توفي اثر تعرضه للتعذيب بعد ان رفع شكوى ضد المظالم التي تعرض لها. ودعا خبراء من الامم المتحدة وعدة دول غربية الحكومة الايرانية الى القاء كل الضوء حول هذه القضية.

بعد أيام من المواجهات والإضراب

تونس: اتفاق للتهدئة بين الحكومة ونقابات العمال

جانب من احتجاجات سليانة

تونس – «ا. ف. ب»: أعلنت الحكومة التونسية وقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل «اكبر مركزية نقابية في تونس» السبت التوصل الى اتفاق لـ«تهدئة الاوضاع» في ولاية سليانة «شمال غرب» التي تشهد منذ الثلاثاء اعمال عنف ومواجهات بين الشرطة ومتظاهرين يطالبون بعزل الوالي المحسوب على حركة النهضة الاسلامية الحاكمة، وبالتنمية الاقتصادية والافراج عن معتقلين.

وأجرى الجانبان مفاوضات بمقر الحكومة في تونس العاصمة، شارك فيها ممثلون عن مكتب اتحاد الشغل بسليانة الذي يؤطر اضرابا عاما متواصلا منذ الثلاثاء.

وإثر المفاوضات التي استمرت أكثر من 4 ساعات، قال محمد بن سالم وزير الفلاحة «الزراعة» في مؤتمر صحافي ان الحكومة قررت «تكليف المعتمد الاول «نائب الوالي» بتسيير شؤون ولاية سليانة في انتظار اتخاذ القرار المناسب من السلطات المختصة» دون أن يوضح إن كان الوالي الحالي أقيل من مهامه أم استقال.

وكان حمادي الجبالي رئيس الحكومة وامين عام حركة النهضة الاسلامية اعلن هذا الاسبوع رفضه القاطع عزل الوالي، قبل أن يتراجع ويعلن انه سيقيله ان ثبت انه قصر في اداء مهامه.

وقال بلقاسم العياري الامين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل لفرانس برس «قدمنا اليوم للحكومة نسخا من عدة مراسلات بعثناها الى والي سليانة لدعوته الى الحوار لكنه تجاهل تماما الاتحاد وكل مكونات المجتمع المدني».

ولفت إلى أن الوالي رفض حتى فتح تحقيق في حادثة اعتداء كاتبه الخاص «المحسوب بدوره على حركة النهضة» على الكاتبة العامة لنقابة موظفي ولاية سليانة.

وأضاف محمد بن سالم ان الحكومة والاتحاد الشغل اتفقا السبت على «تهدئة الاوضاع في سليانة وتفعيل الحوار بين كل الاطراف كاداة لمعالجة المشاكل ودفع مشاريع التنمية والتشغيل بالجهة».

وتابع أن الحكومة ستدعو «الهيئات القضائية الى تسريع البت» في قضية 14 شابا اعتقلوا في أعمال عنف شهدتها سليانة يوم 26 أبريل 2011 ومازالوا دون محاكمة حتى الآن.

وأضاف ان الحكومة ستوفر العناية الطبية اللازمة لكل من أصيب خلال المواجهات بين قوات الامن والمتظاهرين.

وأصيب نحو 300 شخص خلال هذه المواجهات التي استخدمت فيها الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع و«الرش» «البارود» الذي الحق أضرارا باعين 22 متظاهرا اجريت لهم عمليات جراحية دقيقة.

ومساء الجمعة اعلنت وزارة الصحة أن اثنين من المتظاهرين فقدا تماما البصر باحدى العينين جراء اصابتهما بـ«الرش» نافية بذلك تصريحات وزير حقوق الانسان سمير ديلو القيادي في حركة النهضة، الذي أعلن خلال اليوم نفسه عدم فقدان مصابين بالرش لبصرهم.

ودعا محمد بن سالم الى فك الاضراب العام بولاية سليانة بعد الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.

وقال نجيب السبتي الامين العام للاتحاد الجهوي للشغل في سليانة ان قيادة الاتحاد المحلي ستناقش غدا «الاحد» مسالة فك الاضراب من عدمه.

وصرح بلقاسم العياري ان الاتحاد العام التونسي للشغل شدد خلال المفاوضات مع الحكومة على ضرورة سحب التعزيزات الامنية التي بعثتها وزارة الداخلية الى سليانة لأنها تسببت في «استفزاز السكان».

واتهم حقوقيون قوات الامن بالافراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين في سليانة. كما اتهم سكان بعض عناصر الشرطة بالخروج عن القانون و«قلة الحياء» خصوصا بسبب تعمد بعضهم «التعري» أمام نساء في المدينة.